

السيادة الرقمية في ظل العولمة التكنولوجية والرهانات الجيوسياسية
*Digital Sovereignty Amid Technological Globalization
and Geopolitical Challenges*



سعداوي عمر¹ ،

¹ جامعة امحمد بوقرة -بومرداس، الجزائر

a.saadaoui@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/04 تاريخ القبول: 2025/11/09 تاريخ النشر: 2025/12/01

ملخص:

يثير المقال فكرة مهمة مفادها أن التحول الجوهري في مفهوم السيادة، بحيث لم يعد مقتصرًا على المجال المادي المرتبط بالحدود الجغرافية للدولة فحسب، بل امتد ليشمل الفضاء الرقمي باعتباره بعداً استراتيجياً جديداً، فقد أصبح التحكم في البيانات وحماية البنى التحتية السيبرانية ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي في ظل تصاعد التهديدات والتنافس الدولي على النفوذ الرقمي. ومن هنا المقال يسلط الضوء على ضرورة إعادة التفكير في أدوات السيادة ضمن عصر الذكاء الاصطناعي والتحويلات التكنولوجية بما يفرض تبني استراتيجيات وطنية تضمن الحماية الفعالة للمجال السيبراني وترسخ استقلال واستقرار الدول.

الكلمات المفتاحية: السيادة الرقمية؛ الأمن؛ الذكاء الاصطناعي؛ الأمن السيبراني

Abstract:

The article presents an important argument into the evolving concept of sovereignty, highlighting that it is no longer confined solely to the physical domain tied to a state's geographical boundaries. Instead, sovereignty now extends to the digital realm, which constitutes a new strategic dimension. The control of data and safeguarding of cyber infrastructure have become fundamental components of national security in the face of escalating threats and increasing global competition for digital dominance. The article emphasizes the need to rethink sovereignty in the AI era by adopting national strategies that protect cyberspace and preserve state independence.

Key words: Digital Sovereignty ; Security ; Artificial Intelligence ; Cyber Security

مقدمة:

مع التسارع غير المسبوق للتطورات التكنولوجية والانتشار الواسع للعولمة الرقمية، تشهد العلاقات الدولية تحولات جذرية تمس جوهر مفاهيمها التقليدية، وفي مقدمتها مفهوم السيادة الوطنية، والذي لم يعد مقتصرًا في السيطرة على الحدود الجغرافية أو النفوذ المادي فحسب، بل بات يشمل بُعدًا رقميًا استراتيجيًا يوازي في أهميته الموارد الاقتصادية والعسكرية. ففي عصر البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، أصبحت القدرة على حماية البنى التحتية الرقمية والتحكم في تدفقات المعلومات تمثل عناصر أساسية في معادلات القوة والنفوذ الدولي.

فقد أفرز هذا التحول صعود السيادة الرقمية بوصفها إطارًا جديدًا يحدد مكانة الدول في النظام الدولي، حيث غدا التدخل الإلكتروني والهجمات السيبرانية أدوات مؤثرة في الصراعات السياسية والدبلوماسية، وأضحى الأمن السيبراني ركيزة رئيسية لاستراتيجيات الأمن القومي. كما أسهمت الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة تكنولوجياً وتلك المتأخرة في هذا المجال في إعادة تشكيل هرمية السلطة العالمية، مما أضعف من قدرة بعض الدول على الحفاظ على استقلالها في مواجهة هيمنة القوى الرقمية الكبرى.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد المتعددة للسيادة الرقمية وتأثيرها في العلاقات الدولية، من خلال التركيز على دور الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والدبلوماسية الرقمية كعوامل تعيد رسم خريطة التوازنات الدولية، كما تسلط الضوء على ضرورة تبني سياسات وطنية وإقليمية ودولية متكاملة قادرة على تعزيز حماية البيانات، إدارة مخاطر الفضاء السيبراني، وبناء تحالفات استراتيجية ضمن نظام عالمي يتسم بالتغير المستمر.

وعليه، تنبثق الإشكالية المركزية لهذا المقال من التساؤل الآتي: كيف أعاد الفضاء الرقمي صياغة مفهوم السيادة في النظام الدولي المعاصر؟ وما هي التحديات الأمنية والاستراتيجية التي تواجه الدول في سعيها للحفاظ على سيادتها واستقلالها داخل بيئة رقمية عابرة للحدود؟

ومعالجة هذه الإشكالية تستلزم اعتماد مقاربة منهجية متعددة، يمكن أن تتيح لنا تفكيك الظاهرة في أبعادها السياسية والأمنية والتكنولوجية، وربطها بمستويات التفاعلات في النظام الدولي، وذلك لتحليل كيفية إعادة تشكيل مفهوم السيادة في ضوء التحديات الرقمية الجديدة، من خلال دراسة عناصر القوة والتهديدات والفرص التي يفرضها الفضاء السيبراني على الدولة. وفي هذا السياق، يمكن أن يصبح الحوار النظري بين الواقعية والليبرالية إطارًا مفسرًا للموضوع، فمن جهة تؤكد الواقعية أن السيطرة على الفضاء الرقمي تمثل امتدادًا لمصالح القوة الصلبة وصراع الهيمنة بين القوى الكبرى، حيث يُنظر إلى الأمن السيبراني باعتباره ساحة صراع موازية للصراع العسكري التقليدي، ومن جهة أخرى ترى الليبرالية أن السيادة الرقمية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن التعاون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف، بما يضمن الحد من الفوضى ويفتح آفاقًا للتنمية ونقل التكنولوجيا، والدور الذي يمكن أن تلعبه الفواعل الجديدة. هذا التصور يمكن أن يسمح لنا بفهم أعمق للظاهرة محل الدراسة، وهو ما يجعل السيادة مفهومًا ديناميكيًا يُعاد تشكيله باستمرار.

ومن هنا يمكن اعتماد خطة بحثية لتحليل الاشكالية تتضمن ثلاث محاور رئيسية تعالج أهم الجوانب اعتماداً على النقاش النظري الحاصل:

- المحور الأول: مفهوم السيادة: نحو إعادة الهندسة في الفضاء الرقمي
- المحور الثاني: الفضاء السيبراني كميدان تنافس جيوسياسي بين القوى
- المحور الثالث: حوكمة الفضاء الرقمي في ظل التحولات الراهنة

المبحث الأول

مفهوم السيادة: نحو إعادة الهندسة في الفضاء الرقمي

تُعد السيادة من أكثر المفاهيم مركزية في الفكر السياسي والقانوني، إذ ارتبط ظهورها تاريخياً بتبلور الدولة الحديثة بوصفها الوحدة الأساسية في النظام الدولي، فالدولة لا يمكن تصور وجودها أو استمرارها من دون سيادة لأنها تمثل المصدر الذي تستمد منه شرعيتها في الداخل، وأساس اعتراف المجتمع الدولي بها في الخارج. ومن هنا، باتت السيادة ليست مجرد صفة قانونية أو سياسية، بل ركناً مؤسساً لهوية الدولة ومكانتها.

وعبر هذا الامتداد التاريخي، تجسدت السيادة كأحد الأعمدة التأسيسية للدولة الحديثة، فهي التي تمنحها القدرة على سن القوانين، وبسط السلطة داخل حدودها، ورسم علاقاتها مع غيرها من الدول على قاعدة الاستقلال والمساواة. ومن ثم، فإن البحث في تحولات مفهوم السيادة ليس مجرد نقاش نظري، بل هو تساؤل وجودي حول مستقبل الدولة نفسها في زمن تتقاطع فيه التحديات الجيوسياسية مع الطفرات التكنولوجية المتسارعة.

من منطلق هذه الأهمية التي تكتسبها "السيادة" يعرفها الفقيه "جان بودان" بأنها "السلطة المطلقة والدائمة في الدولة"¹ وهو تعريف يكرّس فكرة احتكار الدولة للقوة والقرار السياسي داخل إقليمها، ويميز تعريف "بودان" بين صفتين جوهريتين: "الإطلاقية" أي أنها مطلقة، و"الديمومة"، ما يجعل السيادة مرادفة للسلطة العليا غير القابلة للتجزئة.

أما "توماس هوبز" فقد ربط السيادة بالعقد الاجتماعي في كتابه "الليفياثان"، إذ رأى أن الأفراد، للخروج من حالة الفوضى الطبيعية سلّموا سلطاتهم إلى كيان أعلى هو الدولة، التي تمثل السلطة المطلقة، وهنا تصبح السيادة عند هوبز ضماناً للأمن والنظام وتستمد مشروعيتها من رضا الأفراد عبر العقد الاجتماعي.² كما يذهب "هارولد لاسكي" إلى أن السيادة تعني "القدرة القانونية

¹ جان بودان، الكتب الستة للجمهورية، ترجمة محمد الهلالي (بيروت: دار الطليعة، 1992)، ص 125

² توماس هوبز، الليفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة عامر مزاهر (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)،

والسياسية التي لا تعلوها سلطة أخرى داخل الإقليم الوطني"،¹ وهي تعاريف تركز أكثر على الجوانب القانونية لممارسة الدولة لحقوق احتكار العنف والقرار على المستوى المحلي.

لاحقاً، وسّعت الأدبيات الغربية تعريف السيادة ليشمل بعدها الداخلي -إدارة الشأن الوطني- وبعدها الخارجي والمرتبط بالاستقلال عن التدخل الأجنبي، وفي هذا السياق أكدت "موسوعة ستانفورد للفلسفة" (Stanford Encyclopedia of Philosophy) أن السيادة تعني "السلطة العليا داخل إقليم محدد، وتشمل البعدين الداخلي والخارجي".² وفي الإطار نفسه، ميّز "ستيفن كراسنر" (Stephen Krasner) بين أربعة أنماط للسيادة: المحلية، الدولية، القانونية، والعالمية، معتبراً أن السيادة تقوم أساساً على حرية الدولة في إدارة شؤونها الداخلية وحماية استقلالها الخارجي، شريطة الاعتراف الدولي بها كفاعل مستقل.³ حيث جرى تثبيت مبدأ احتكار الدولة لسلطتها على إقليم محدد وحدود معترف بها، بما يشمل حقها الحصري في صنع القرار داخلياً وتمثيل نفسها خارجياً.

أما في الأدبيات العربية، عرّف "سعيد إسماعيل علي" السيادة بأنها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة أخرى داخل الدولة، وهي التي تملك الحق في إصدار القوانين الملزمة، دون أن تكون خاضعة لجهة خارجية".⁴ ينما يؤكد "محمد كامل ليلة" أن السيادة تمثل "الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، باعتبارها المبدأ الذي يحدد استقلالها في الداخل والخارج".⁵ أما "علي صادق أبو هيف" فيشير إلى أن السيادة "مفهوم قانوني-سياسي يجسد قدرة الدولة على ممارسة اختصاصاتها على إقليمها وسكانها دون تدخل خارجي".⁶ في حين "محمد المجذوب" يرى أن السيادة هي "القدرة الكاملة للدولة على ممارسة اختصاصاتها في الداخل والخارج، بشكل مستقل عن أي سلطة أجنبية".⁷ والملاحظ أن جل هذه التعاريف تركز على جوانب قانونية وذات صفة مطلقة.

أما "فتحي عبد الفتاح الشاذلي" يرى أن السيادة "لم تعد مطلقة كما تصورها الفقهاء الأوائل، بل أصبحت نسبية بفعل تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وظهور الفضاءات العابرة للحدود كالعولمة والفضاء الرقمي"،⁸ وهو ما يعكس بداية الانتقال في الفكر العربي من مفهوم السيادة التقليدية إلى الحديث عن أشكال جديدة.

¹ : Laski, Harold J. The Foundations of Sovereignty (Works of Harold J. Laski): And Other Essays. 1st ed. London: Routledge, 2014.p47

² : Stanford Encyclopedia of Philosophy. "Sovereignty." Fall 2016 Edition. Accessed 07/08/2025. <https://2u.pw/zJfL0l>

³ : Stephen D. Krasner, Four Meanings of Sovereignty (Stanford, CA: Stanford University, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, 2003) , p53

⁴ : سعيد إسماعيل علي، النظرية العامة للدولة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1990)، ص 36

⁵ : محمد كامل ليلة، النظرية العامة للقانون (القاهرة: دار الفكر العربي، 1982)، ص 112

⁶ : علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975)، ص 98

⁷ : محمد المجذوب، القانون الدولي العام (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002)، ص 77

⁸ : فتحي عبد الفتاح الشاذلي، القانون الدولي العام: دراسة مقارنة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص 67

من خلال هذه التعريفات تتحدد السيادة الوطنية التقليدية بثلاثة أبعاد أساسية: البعد الإقليمي، والذي يربط السيادة بحدود الدولة الجغرافية، و"البعد القانوني" الذي يجعلها مصدراً وحيداً للتشريع، و"البعد السياسي" الذي يمنحها حرية القرار الخارجي. فهذه الأبعاد شكلت لقرون إطاراً نظرياً وعملياً لفهم علاقة الدولة بالمجتمع الدولي.

غير أنّ التحولات العميقة التي أحدثتها "الثورة الرقمية" منذ نهاية القرن العشرين أعادت صياغة النقاش حول مفهوم السيادة، فظهور الفضاء السيبراني وما صاحبه من عولمة الاتصالات والاقتصاد الرقمي والتدفقات غير المادية (المعلومات، البيانات، وغيرها) جعل مفهوم السيادة التقليدية عاجزاً عن الإحاطة بالمستجدات، وهنا ظهر مصطلح "السيادة الرقمية" (Digital Sovereignty) بوصفه تعبيراً عن حق الدول في التحكم ببياناتها الرقمية وشبكات المعلوماتية وأمنها السيبراني.

وفي هذا السياق يشير "كلاوس شواب" (Schwab Klaus) إلى أن "السيادة الرقمية" هي "قدرة الدولة على تقرير مصيرها في العالم الرقمي بنفس القدر الذي تمارسه في العالم المادي".¹ بينما يحددها "ريتشارد كورين" (Reichert Corinne) بأنها "التحكم الوطني في البنى التحتية الرقمية، والبيانات المتدفقة، والخدمات الإلكترونية بما يضمن الاستقلالية الاستراتيجية".²

هذا الطرح يتقاطع مع ما ذهب إليه بعض المنظرين العرب في تحليلهم لمفهوم السيادة في ظل العولمة، حيث أكدوا أنّ السيادة لم تختف، لكن أعيد تعريفها وفق شروط النظام العالمي الجديد، من هذا المنطلق يرى "علي الدين هلال" أنّ السيادة أصبحت "وظيفية" أكثر من كونها "مطلقة"، أي تقاس بمدى قدرة الدولة على حماية أمنها وصيانة مصالحها في بيئة متشابكة، وهو ما ينسجم مع تصور ناي حول "التكيف السيادي" في العصر الرقمي. أما "عبد الحق بلمبروك" يرى أنّ السيادة الرقمية "حق الدولة في حماية فضاءها الرقمي الوطني من أي تدخل خارجي، وضمان أمن بياناتها وخصوصية مواطنيها".³

ويُعتبر "جوزيف ناي" من أبرز المنظرين الذين ساهموا في إعادة صياغة مفاهيم القوة والسيادة في ضوء التحولات التكنولوجية والرقمية، ففي كتابه Soft Power ثم في دراسته Cyber Power، يوضح ناي أنّ السيادة لم تعد مفهوماً مطلقاً قائماً على الحدود الصلبة والقدرة العسكرية وحدها، بل أصبحت نسبية ومجزأة (Fragmented Sovereignty)، بفعل التداخل العميق بين التكنولوجيات الرقمية والفاعلين الجدد في النظام الدولي.⁴

¹: Klaus Schwab, Shaping the Future of the Fourth Industrial Revolution (World Economic Forum, 2018), p132.

²: Corinne Reichert, "Digital Sovereignty: A New Frontier in International Relations," Journal of Cyber Policy 5, no. 2 (2020) p 89

³: عبد الحق بلمبروك، "الأمن السيبراني والسيادة الرقمية: إشكالات جديدة في العلاقات الدولية"، *مجلة دراسات سياسية*، العدد 17 (2021)، ص15

⁴: Joseph S. Nye, Cyber Power (Cambridge, MA: Harvard Kennedy School, 2017) p72

يرى "ناي" أنّ الفضاء الرقمي أوجد شكلاً جديداً من "تآكل السيادة" (Erosion of Sovereignty)، ليس لأن الدولة فقدت مكانتها بالكامل، بل لأنها لم تعد الطرف الوحيد القادر على التحكم في التدفقات العابرة للحدود، فشركات التكنولوجيا العملاقة مثل غوغل، أمازون، وفيسبوك وغيرها تمتلك من القدرة على جمع البيانات والتأثير في الرأي العام ما قد يتجاوز أحياناً سلطات الدول نفسها، هنا تصبح السيادة مرهونة بمدى قدرة الدولة على إدارة الاعتماد المتبادل المعقد (Complex Interdependence) بين الفاعلين.¹

وعلى الرغم من هذا التآكل، يرفض "ناي" القول بانتهاء السيادة، بل يرى أنّها تتغير في طبيعتها: لم تعد تعني السيطرة المطلقة، وإنما القدرة على بناء شبكات من القواعد والمؤسسات للتحكم في التدفقات الرقمية وتقييد المخاطر، ومن هنا تأتي دعوته إلى بناء "حوكمة سيبرانية عالمية" (Global Cyber Governance)،² حيث تشارك الدول مع الشركات والفاعلين الآخرين في وضع قواعد ومعايير تحكم الفضاء الرقمي، دون إلغاء سلطة الدولة ولكن مع إعادة توزيعها.

إذن يسهم هذا الطرح في فهم السيادة الرقمية باعتبارها "إعادة هندسة لمفهوم السيادة التقليدي"، فهي لم تُمَحَ تماماً، لكنها فقدت طابعها المطلق لصالح أشكال جديدة من التنظيم التعاوني، حيث تتحدد مكانة الدولة ليس فقط بما تملكه من أدوات الردع، بل أيضاً بقدرتها على التحكم في المعلومات وحماية بنيتها التحتية الرقمية وبناء تحالفات سيبرانية عابرة للحدود.

المبحث الثاني

الفضاء السيبراني كميدان تنافس جيوسياسي بين القوى

مع تسارع التحولات التكنولوجية والرقمية خلال العقود الأخيرة، شهد العالم انتقالاً تدريجياً من هذا التصور الكلاسيكي إلى تصور جديد يمكن وصفه بـ"السيادة الرقمية" كما سبق الإشارة إليه، فمع بروز الفضاء السيبراني كمجال مفتوح عابر للحدود الجغرافية، أصبحت السيطرة على الإقليم المادي غير كافية لحماية استقلال الدولة وأمنها القومي، إذ بات التحكم في تدفقات البيانات وتأمين البنى التحتية الرقمية وضمان حماية الفضاء المعلوماتي ركائز جوهرية للسيادة في عصر الإنترنت.³

هنا يشير "جوزيف ناي" (Joseph Nye) أنّ طبيعة القوة قد تغيرت كذلك في القرن الحادي والعشرين، حيث لم تعد القوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها المحدد الرئيسي لمكانة الدول، بل انضاف إليها عنصر جديد هو "القوة السيبرانية".⁴ هذه الأخيرة تتجلى في قدرة الدولة على الدفاع عن فضائها الرقمي واستغلاله لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، ما يجعل من السيادة الرقمية شرطاً للحفاظ على السيادة الوطنية التقليدية.

¹ : Joseph S. Nye, Power in the Cyber Age (Oxford: Oxford University Press, 2017) P49

² : Ibid

³ : Nazli Choucri and David D. Clark, International Relations in the Cyber Age: The Co-Evolution Dilemma (Cambridge, MA: MIT Press, 2019) p123

⁴ : Joseph S. Nye, "Power and Interdependence in the Digital Age," Foreign Affairs (2021).

فالفضاء السيبراني أضى أحد المحاور المركزية في إعادة تشكيل بنية القوة الدولية، حيث لم يعد يُنظر إليه كأداة تقنية مساعدة بل كحيز استراتيجي يعيد صياغة مفاهيم السيادة والأمن القومي. يشير في هذا السياق "خالد وليد محمود" إلى أنّ "هذا التحول جعل من السيطرة على الفضاء الرقمي شرطاً رئيسياً في تحديد مكانة الدولة في النظام الدولي"¹، إذ باتت القدرة على حماية البنى التحتية المعلوماتية والتكنولوجية امتداداً لجوهر القوة التقليدية. في هذا الإطار، تتحول المواجهة بين الدول من سباقات التسلح النووي إلى سباقات السيطرة على البيانات، الذكاء الاصطناعي، والقدرات السيبرانية.

ويرى "دانيال مكارثي" (Daniel McCarthy) أنّ التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد انعكاس لتوزيع القوة في النظام الدولي، بل هي أداة لإعادة إنتاجه. فشبكات المعلومات لا تكتفي بتعزيز التفوق العسكري أو الاقتصادي، بل تسهم في إعادة تشكيل المؤسسات الدولية نفسها، مثلما يظهر في التوترات داخل الأمم المتحدة حول قواعد حوكمة الإنترنت.² هذا يضع الفضاء السيبراني في قلب العلاقات الدولية المعاصرة باعتباره عاملاً يعيد تشكيل التفاعلات بين الفاعلين الدوليين.

ويتقاطع هذا مع ما طرحه "كارمر وآخرون" حول أنّ الفضاء السيبراني وسّع من نطاق الفاعلين المؤثرين في العلاقات الدولية، فلم تعد الدولة هي اللاعب الوحيد، بل ظهرت قوى موازية متمثلة في شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات، منظمات المجتمع المدني الرقمي، والأفراد المؤثرين عبر المنصات.³ هذا التغير البنيوي يطرح إشكالية عميقة: كيف يمكن للدولة أن تحافظ على سيادتها التقليدية في ظل صعود فاعلين غير دولتيين يمتلكون قدرات سيبرانية تتجاوز أحياناً قدرات بعض الحكومات؟

في هذا السياق، يؤكد "يونس اكداغ" أنّ الصراع على السيادة الرقمية أصبح امتداداً للمنافسة الجيوسياسية بين القوى الكبرى، على غرار الولايات المتحدة، الصين، وروسيا تخوض اليوم ما يمكن تسميته "الحرب الباردة السيبرانية"،⁴ حيث يسعى كل طرف إلى فرض هيمنته الرقمية عبر السيطرة على البنى التحتية، تطوير شبكات اتصالات مستقلة، أو فرض نماذج حوكمة مغلقة على الإنترنت. هذا التنافس لا يقل خطورة عن سباقات التسلح النووي، إذ إن السيطرة على الفضاء السيبراني تتيح التفوق في مجالات متعددة تشمل الأمن القومي، الاقتصاد، وحتى النفوذ الثقافي.

¹: خالد وليد محمود، الفضاء السيبراني وتحولات القوة في العلاقات الدولية (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2025)، ص13

²: Daniel R. McCarthy, Power, Information Technology, and International Relations Theory: The Power and Politics of US Foreign Policy and the Internet (London: Palgrave Macmillan, 2015) p66

³: Kremer, Jan-Frederik, and Benedikt Müller, eds. Cyberspace and International Relations: Theory, Prospects and Challenges. (Berlin: Springer, 2014) p22

⁴: Yunus Akdağ, "Great Power Cyberpolitics and Global Cyberhegemony," Perspectives on Politics. (Cambridge University Press, 2025).

هذا الجدل يعكس عمق التحول ويفرض إعادة نظر في مقولات أساسية مثل الردع، الاعتماد المتبادل، والسيادة، إذ لم يعد بإمكان الدولة التحكم في حدودها المادية فقط، بل أصبحت مطالبة بضبط الفضاء الرقمي.

ويقدم "روبرتو بالدوني" و"جورجيو دي لينا" رؤية أكثر تحديداً لمفهوم السيادة الرقمية، معتبرين أنها تتجسد في قدرة الدولة على ضمان الوصول المستمر والأمن إلى الموارد التكنولوجية الحيوية،¹ هذه الرؤية تكشف عن أنّ فقدان القدرة على التحكم في سلاسل الإمداد الرقمية – مثل أشباه الموصلات أو منصات الذكاء الاصطناعي – يجعل الدول عرضة لفقدان سيادتها الحديثة. وهو ما يتوافق مع تحليل (Digital Society) الذي يوضح أنّ السيادة الرقمية ليست نموذجاً واحداً بل تتجسد في مقاربات متعددة.

فعند ظهور الإنترنت ساد "تصور ليبرالي" ينظر إليه كفضاء مفتوح للتعاون والتبادل الحر للمعلومات، غير أن التحولات الأخيرة أظهرت أن هذا المجال أصبح مؤطراً بمصالح الدول وتنافسها، تماماً كما حدث في المجالات التقليدية الأخرى. وهنا يتجلى المنظور الواقعي الذي يرى أن السيطرة على البنى التحتية الرقمية (الكابلات البحرية، الأقمار الصناعية، وغيرها) تعادل في أهميتها السيطرة على الطرق البحرية أو موارد الطاقة.²

من جانب آخر، يوضح "علي سنوسي" أن "الاستقلال التكنولوجي يمثل شرطاً أساسياً لحماية السيادة الرقمية، إذ أن اعتماد الدول على برمجيات وأنظمة أجنبية يجعلها رهينة لإرادة قوى خارجية، ويعرضها لخطر التلاعب بالبيانات أو تعطيل البنى التحتية الحيوية".³ وهو ما يلتقي مع تحذيرات "عبد الله بن مبارك باسليم" الذي أشار إلى أن "غياب استراتيجيات وطنية متكاملة للسيادة الرقمية يهدد الهوية الوطنية والمواطنة الرقمية"،⁴ خصوصاً في المجتمعات العربية التي ما تزال بنيتها التكنولوجية في طور البناء.

كما يرى "بن عربية رياض" أن "التحديات السيبرانية تتسم بكونها "لاتماثلية"، حيث يمكن لقوى صغيرة أو حتى جماعات غير دولية شن هجمات ذات أثر استراتيجي يفوق إمكاناتها التقليدية".⁵ وهذا ما يفسر تصاعد الحديث عن "حروب الجيل الرابع" التي تستخدم الفضاء السيبراني كأداة لإضعاف الخصوم وزعزعة استقرار الدول دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة.

¹ : Roberto Baldoni and Giorgio Di Luna, Sovereignty in the Digital Era: The Quest for Continuous Access to Dependable Technological Capabilities (Cham: Springer, 2025).

² : Lucas Kello, The Virtual Weapon and International Order (New Haven: Yale University Press, 2017) p41

³ : علي سنوسي، "الاستقلال التكنولوجي كمدخل لحماية السيادة الرقمية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ع5(2024)، ص74-55

⁴ : عبد الله بن مبارك باسليم، "السيادة الرقمية وعلاقتها بالهوية الوطنية والمواطنة الرقمية"، مجلة كلية العلوم الإسلامية (العراق)، ع. 13 (2024)، ص523-538.

⁵ : رياض بن عربية، "التحديات السيبرانية وأثرها على الأمن القومي: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج6، ع10 (2022)، ص1-20.

الترايط بين الأنظمة الرقمية الحيوية أدى إلى تصاعد التحديات المرتبطة بالتحكم في تدفق البيانات وحماية البنية التحتية الرقمية كما سبق الإشارة إليه، وتبرز دراسة "فاطمة بيرم" حول "السيادة السيبرانية في الصين" كنموذج عملي على سعي الدول الكبرى لإقامة "حدود إلكترونية" تتيح لها فرض سيطرة أكثر صرامة على فضاءها المعلوماتي، هذا التوجه يعكس مخاوف أمنية وسياسية من أن الانفتاح المطلق للفضاء الرقمي قد يجعل الدولة عرضة للاختراق والتبعية التكنولوجية.¹

كما يشير تقرير مركز المستقبل إلى أن مفهوم السيادة السيبرانية أصبح يخلق "جدرانًا إلكترونية" تؤثر على التدفق الحر للمعلومات،² ما يعكس تناقضًا بين متطلبات الأمن القومي والدعوات الليبرالية لحرية الإنترنت. وفي السياق ذاته، تحذر "فرح قادري" من أن "كبسة زر" قد تكون كافية لشل اقتصاد دولة بأكملها إذا لم تتوافر استراتيجيات متينة للأمن الرقمي.

في نفس السياق يرى "مارتن كالوديس" (Kaloudis Marten) أن مفهوم السيادة الرقمية لم يعد مجرد مسألة تنظيم داخلي للفضاء السيبراني، بل تحول إلى "أداة دبلوماسية وجيوسياسية مركزية" في التفاعلات الدولية، فالدول الغربية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، وظفت هذا المفهوم عبر بناء أطر تشريعية لحماية البيانات وتعزيز حقوق الأفراد، كما في اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، بينما اتجهت قوى أخرى كالصين وروسيا إلى توظيفه كنماذج للسيطرة الرقمية. ويؤكد "كالوديس" أن السيادة الرقمية تمثل اليوم امتدادًا لمصادر القوة الناعمة، حيث أصبحت البنية التحتية الرقمية للدول وموقعها في سلاسل القيمة التكنولوجية "جزءًا من أدوات النفوذ والشرعية الدولية".³ وعليه، فإن أي تبعية تكنولوجية لشركات أو قوى خارجية لم تعد تُقرأ كخلل اقتصادي فحسب، بل كتهديد مباشر لسيادة الدولة وأمنها القومي.

من خلال ما سبق يظهر أن الفضاء السيبراني أصبح "ميدانًا جيوسياسيًا"، تتقاطع فيه رهانات الأمن القومي مع التحولات التكنولوجية، وأن معركة السيادة الرقمية لم تعد خيارًا بل ضرورة وجودية. فغياب الحوكمة الرقمية الرشيدة يضعف الدفاعات الوطنية ويجعل الدول أكثر عرضة للاختراق والتبعية، الأمر الذي يستوجب إعادة تعريف مفاهيم القوة والسيادة في عصر رقمي متسارع.

المبحث الثالث

حوكمة الفضاء الرقمي في ظل التحولات الراهنة

من خلال ما سبق يمكن القول أن الانتقال من السيادة الوطنية التقليدية إلى السيادة الرقمية يمثل "عملية تكيف تاريخية" بين منطق الدولة الوستفالية/ القومية ومنطق العولمة الرقمية،

¹ فاطمة بيرم، "السيادة السيبرانية: دراسة حالة الصين"، مجلة المستقبل العربي، ع48، (2020)، ص 97-116

² مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، مفهوم السيادة السيبرانية: من حماية الأمن القومي إلى بناء الجدران الإلكترونية (أبوظبي: مركز المستقبل، 2023).

³ Alexis Kaloudis, "Digital Fragility and Sovereignty," Journal of Digital Society ".

<https://2u.pw/csMZS>

فالفضاء السيبراني اليوم يعد أحد أبرز الميادين الاستراتيجية التي تعيد تشكيل طبيعة القوة والتهديد في العلاقات الدولية، من خلال اعتماد الدول على التكنولوجيا في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، وبذلك يتحول الفضاء السيبراني إلى ساحة مركزية للصراع الدولي تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من هذا القلق المتصاعد، إلا أنه رافقه قلق معرفي أيضاً، والذي اعتبر أن حوكمة الفضاء الرقمي أصبحت جدلية أساسية في النقاش الأكاديمي، حيث ينقسم الجدل بين اتجاه يطالب بمرونة وانفتاح يعزز تدفق المعلومات، وآخر يؤكد ضرورة فرض سيادة صلبة لضمان الأمن القومي. هذه الجدلية تجعل من الفضاء السيبراني ميداناً لتوازنات دقيقة بين الحرية والأمن.

فهذا التحول الرقمي ينعكس بشكل مباشر على الأمن القومي للدول، فالتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي أوجدت جيلاً جديداً من التهديدات، مثل "الأسلحة ذاتية التشغيل" والقدرات الهجومية السيبرانية المدعومة بخوارزميات معقدة، ووفقاً لتحليل "السا كانيا" (Elsa Kania) فإن هذه التحولات تجعل الردع التقليدي أكثر هشاشة، لأن القدرة على تنفيذ هجوم سيبراني واسع النطاق لم تعد حكراً على الدول، بل باتت متاحة لفاعلين من غير الدول، ما يهدد بإضعاف احتكار الدولة لوسائل القوة¹. وبذلك، أصبح الفضاء الرقمي ساحة صراع متجددة لا تقل خطورة عن ميادين الحرب التقليدية، وهو ما يفرض على الدول إعادة النظر في عقائدها الدفاعية والأمنية.

بذلك أصبحت الهجمات السيبرانية سلاحاً استراتيجياً في ترسانة الدول، ما دفع العديد من الباحثين إلى الحديث عن "إعادة تعريف القوة" في ظل الفضاء السيبراني.

فالسيطرة على تدفق البيانات وتخزينها وتحليلها بات يشكل جوهر القوة، فشركات التكنولوجيا العملاقة على غرار غوغل ومايكروسوفت وهواوي وغيرها من الشركات، أصبحت أدوات نفوذ للدول التي تحتضنها، ما دفع البعض إلى وصفها بـ "الفاعلين السياديين الجدد". وبالتالي، فإن "السيادة الرقمية" هنا ترتبط مباشرة بقدرة الدول على منع استغلال بيانات مواطنيها ومؤسساتها من قبل قوى خارجية.

وعلى المستوى المجتمعي أضحت كذلك الفضاء الرقمي ساحة للتجسس والاختراق وجبهة للتأثير في "الإدراك الجمعي والرأي العام"، ومثال ذلك التدخلات الرقمية الروسية في الانتخابات الأمريكية ومحاولة التأثير والتوجيه للرأي العام في عديد من المحطات السياسية والأمنية، كما تحاول اليوم بعض الشركات التكنولوجية ومحطات الوسائط الاجتماعية كما في "فايسبوك" و"انستغرام" و"تيكتوك" وغيرها، تحاول تقديم ودعم جهات معينة تخدم مصالحها، ومثال ذلك دعم الرواية الصهيونية في الحرب على غزة وتقييد وغلق الحسابات التي تعارض التوجه الصهيوني، وما تشهده الولايات المتحدة من محاولة للهيمنة على منصة "تيكتوك" الصينية يدخل في سياق التنافس على هذا الفضاء الرقمي المهم، وكل ذلك في سياق التنافس الجيوسياسي.

¹: Elsa Kania, Battlefield Singularity: Artificial Intelligence, Military Revolution, and China's Future Military Power (Washington, DC: Center for a New American Security, 2020).

ولم يقتصر الأمر على أثر الذكاء الاصطناعي على هذا المجال فحسب بل شهدنا صعود تقنيات مثل "التزييف العميق" (Deepfake) وانتشار منصات التضليل الرقمي، لذلك أضحي "الأمن المعلوماتي" عنصراً أساسياً في الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية، فقد أظهرت تقارير أن عمليات التأثير عبر الفضاء الرقمي باتت تستهدف قلب العملية الديمقراطية، من خلال التلاعب بالانتخابات وصناعة توجهات الرأي العام، وهذا يكشف عن تهديد داخلي يمس شرعية الدولة، حيث لم يعد الخطر مقتصرًا على الجيوش الأجنبية بل شمل إعادة تشكيل وعي المواطنين عبر أدوات رقمية عابرة للحدود. هذه الأبعاد الأمنية الجديدة تبرز حقيقة جوهرية، وهي أن الأمن القومي لم يعد قابلاً للفصل عن الأمن الرقمي، فالقوة في العصر الرقمي أصبحت مزيجاً من عناصر تقليدية كالقوة العسكرية والاقتصادية، وعناصر جديدة مثل "التحكم في تدفقات البيانات، الذكاء الاصطناعي، أي أن الدولة التي لا تمتلك استقلالاً رقمياً تصبح عرضة للتبعية التكنولوجية وفقدان القدرة على التحكم في قراراتها الاستراتيجية.

وعليه، فإن التحديات التي يفرضها التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي على أمن الدولة تستدعي مقاربات شاملة لا تقتصر على الجانب الدفاعي أو التقني، بل تشمل إعادة هيكلة السياسات العامة، الاستثمار في البحث العلمي المحلي، وبناء استراتيجيات سيبرانية وطنية متكاملة، بالتوازي مع الانخراط في أطر التعاون الدولي لضبط قواعد الفضاء الرقمي، فالسيادة الرقمية، في هذا السياق، لم تعد خياراً، بل أصبحت شرطاً وجودياً لبقاء الدولة كفاعل مستقل في النظام الدولي.

وفي السياق العربي، يشير عدد من الباحث "خالد الزعبي" إلى أن الفضاء الرقمي يشكل تحدياً مركباً للدول العربية، حيث تواجه هذه الدول معضلة الموازنة بين الحاجة إلى الانخراط في التحول الرقمي لتعزيز التنمية الاقتصادية، وبين خطر التبعية التكنولوجية للقوى الكبرى، الأمر الذي يضعف من قدرتها على حماية سيادتها الرقمية.¹ كما أن هشاشة البنى التحتية الرقمية العربية تزيد من تعرضها لهجمات سيبرانية خارجية تهدد استقرارها السياسي والاقتصادي.

فالسيادة الرقمية تكشف عن فجوة رقمية عميقة بين "الشمال الرقمي" و"الجنوب الرقمي"، حيث تواجه دول الجنوب حالة تبعية في البنى التحتية الرقمية والخدمات السيبرانية، هذه الفجوة لا تهدد التنمية فقط، بل تؤثر مباشرة على الأمن القومي والسيادة الوطنية، إذ تظل القرارات الاستراتيجية رهينة لسياسات شركات ودول خارجية.

صعود ما يسمى بـ "رأسمالية المراقبة" (Surveillance Capitalism) يحول السيادة الرقمية إلى معركة حول السيطرة على السلوك البشري نفسه،² حيث يتم جمع البيانات وتوظيفها للتنبؤ بالخيارات المستقبلية للأفراد والجماعات، مما يجعل السيطرة الرقمية أداة هيمنة لا تقل خطورة عن السيطرة العسكرية.

¹ خالد الزعبي، الأمن السيبراني والسيادة الرقمية: تحديات العالم العربي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

² خالد الزعبي، مرجع سابق.

خاتمة:

من خلال كل ما سبق يمكن القول أنّ مفهوم السيادة مرّ بتحوّلات جوهرية، انتقل فيها من السيادة الوطنية التقليدية المرتبطة بالحدود الجغرافية والإقليمية، إلى السيادة الرقمية التي تتجاوز الحدود المادية، لتموضع في فضاءات رقمية جديدة، وهو التحوّل الذي لا يعكس فقط تطوراً تقنياً فرضه عصر العولمة الرقمية والذكاء الاصطناعي، بل يعبر عن إعادة تعريف لمكانة الدولة في النظام الدولي المعاصر. جعل التحوّل الرقمي يفرض تحديات أكثر تعقيداً، وبالتالي تصبح الدول في حاجة ملحة لحماية فضاءها السيبراني والتحكم في تدفق البيانات لضمان أمنها القومي في مواجهة التهديدات غير المتماثلة.

ومن هذا المنطلق لم يعد الفضاء السيبراني مجرد ميدان للتواصل والمعلومات، بل أصبح مجالاً استراتيجياً للصراع والتنافس الجيوسياسي، تسعى من خلاله القوى الكبرى لإعادة توزيع عناصر القوة وفقاً لقدرتها على السيطرة على التكنولوجيا والبنى التحتية الرقمية، وبهذا المعنى، فإن مستقبل السيادة مرهون بقدرة الدول على تحقيق التوازن بين الحفاظ على استقلالها الوطني من جهة، والانخراط في النظام الرقمي العالمي من جهة أخرى.

فالتمسك بالسيادة الرقمية يشكل اليوم ضرورة وجودية لحماية الأمن القومي، لذلك تفرض التحوّلات الراهنة تطوير استراتيجيات وطنية شاملة تعزز قدرات الأمن السيبراني، وتؤطر الأطر التشريعية والمؤسسية لمواجهة التهديدات المتزايدة، كما أن الاستثمار في الكفاءات البشرية والتكنولوجيا المحلية يضمن استقلالية القرار الرقمي للدولة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية

1/- الكتب

1. علي صادق أبوهيف، القانون الدولي العام (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975)
2. سعيد إسماعيل علي، النظرية العامة للدولة (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1990)
3. محمد كامل ليلة، النظرية العامة للقانون (القاهرة: دار الفكر العربي، 1982)
4. محمد المجذوب، القانون الدولي العام (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002)
5. فتحي عبد الفتاح الشاذلي، القانون الدولي العام: دراسة مقارنة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)
6. جان بودان، الكتب الستة للجمهورية، ترجمة محمد الهلالي (بيروت: دار الطليعة، 1992)
7. توماس هوبز، الليفيثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة عامر مزاهر (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)

2/- المقالات

1. خالد وليد محمود، الفضاء السيبراني وتحوّلات القوة في العلاقات الدولية (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2025)

2. عبد الحق بلمبروك، "الأمن السيبراني والسيادة الرقمية: إشكالات جديدة في العلاقات الدولية"، مجلة دراسات سياسية، العدد 17 (2021)
3. عبد الله بن مبارك باسليم، "السيادة الرقمية وعلاقتها بالهوية الوطنية والمواطنة الرقمية"، مجلة كلية العلوم الإسلامية (العراق)، ع 13 (2024)
4. رياض بن عربية، "التحديات السيبرانية وأثرها على الأمن القومي: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، مج 6، ع 10 (2022)
5. فاطمة بيرم، "السيادة السيبرانية: دراسة حالة الصين"، مجلة المستقبل العربي، ع 48 (2020)
6. علي سنوسي، "الاستقلال التكنولوجي كمدخل لحماية السيادة الرقمية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ع 5 (2024)
7. خالد الزعبي، الأمن السيبراني والسيادة الرقمية: تحديات العالم العربي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)
8. مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، مفهوم السيادة السيبرانية: من حماية الأمن القومي إلى بناء الجدران الإلكترونية (أبوظبي: مركز المستقبل، 2023)

ثانياً: باللغة الأجنبية

1. Roberto Baldoni and Giorgio Di Luna, Sovereignty in the Digital Era: The Quest for Continuous Access to Dependable Technological Capabilities (Cham: Springer, 2025).
2. Yunus Akdağ, "Great Power Cyberpolitics and Global Cyberhegemony," Perspectives on Politics (Cambridge University Press, 2025).
3. Lucas Kello, The Virtual Weapon and International Order* (New Haven: Yale University Press, 2017).
4. Jan-Frederik Kremer and Benedikt Müller, eds. Cyberspace and International Relations: Theory, Prospects and Challenges (Berlin: Springer, 2014).
5. Alexis Kaloudis, "Digital Fragility and Sovereignty," Journal of Digital Society, accessed 07/08/2025, <https://2u.pw/csMZS>
6. Elsa Kania, Battlefield Singularity: Artificial Intelligence, Military Revolution, and China's Future Military Power (Washington, DC: Center for a New American Security, 2020).
7. Stephen D. Krasner, Four Meanings of Sovereignty (Stanford, CA: Stanford University, Center on Democracy, Development, and the Rule of Law, 2003).
8. Daniel R. McCarthy, Power, Information Technology, and International Relations Theory: The Power and Politics of US Foreign Policy and the Internet (London: Palgrave Macmillan, 2015).
9. Joseph S. Nye, Power in the Cyber Age (Oxford: Oxford University Press, 2017).
10. Joseph S. Nye, Cyber Power (Cambridge, MA: Harvard Kennedy School, 2017).
11. Joseph S. Nye, "Power and Interdependence in the Digital Age," Foreign Affairs (2021).
12. Nazli Choucri and David D. Clark, International Relations in the Cyber Age: The Co-Evolution Dilemma (Cambridge, MA: MIT Press, 2019).
13. Klaus Schwab, Shaping the Future of the Fourth Industrial Revolution (World Economic Forum, 2018).
14. Laski, Harold J, The Foundations of Sovereignty (Works of Harold J. Laski): And Other Essays (London: Routledge, 2014).
15. Stanford Encyclopedia of Philosophy, "Sovereignty," Fall 2016 Edition, accessed 07/08/2025, <https://2u.pw/zJf>